تحرك عاجل

إلقاء القبض على صحفي بسبب نشره تعليقا على "فيسبوك"

في 13 ديسمبر/كانون الأول 2015 ألقي القبض على الصحفي والشاعر الأردني تيسير النجار في مدينة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة بسبب نشره تعليقا على حسابه على موقع "فيسبوك" عام 2014. وحتى الآن لم يتم توجيه الاتهام إليه؛ ومن ثم فقد يكون النجار سجين رأي اعتقل بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

كان تيسير سلمان النجار البالغ من العمر 43 عاما، وهو صحفي متخصص في الشئون الثقافية بصحيفة "الدار" التي تصدر من أبو ظبي، في طريقه للسفر إلى العاصمة الأردنية عمان لزيارة أسرته يوم 3 ديسمبر/كانون الأول 2015 عندما تم إخطاره في المطار بأنه ممنوع من مغادرة الإمارات العربية المتحدة. وفي صبيحة يوم 13 ديسمبر/كانون الأول، تلقى مكالمة هاتفية باستدعائه لمراجعة شرطة أبو ظبي في السابعة مساء. وقبيل دخوله مبنى شرطة أبو ظبي تحدث هاتفياً مع زوجته الموجودة بالأردن، وبعد فترة وجيزة تم إلقاء القبض عليه.

ولم تعلم أسرة تيسير النجار لا بمكانه ولا بأسباب القبض عليه حتى سمح له بالاتصال بهم يوم 18 فبراير/شباط 2016، حيث أخبرهم أنه محتجز في الحبس الانفرادي بجهاز أمن الدولة وأنه معرض "لضغط شديد". وبعد نحو عشرة أيام، اتصل مرة أخرى بزوجته وأخبرها أنه نقل إلى سجن "الوثبة" في أبو ظبي. ومنذ ذلك الحين كان بوسعه الاتصال بأسرته أسبوعيا. وقال النجار إن ضباط الأمن اتهموه بأنه على صلة بجماعة "الإخوان المسلمون" وبالتعاون مع دولة قطر وإهانة دولة الإمارات العربية المتحدة وقادتها بسبب تدوينة نشرها على حسابة على موقع "فيسبوك" عام 2014 أشاد فيها بالمقاومة الفلسطينية في غزة وانتقد عددا من الدول من بينها الإمارات العربية المتحدة.

وفي يوم 11 مايو/أيار أخبر تيسير النجار زوجته أنه كان يعاني على مدى الأسبوعين السابقين من ألم شديد بالأسنان حرمه النوم ليلا، وأنه لم يتم تحويله إلى طبيب اسنان وإنما أعطي مسكنا خفيفا.

يرجى الكتابة فورا بالعربية أو بالإنجليزية أو بلغاتكم الأصلية:

AMNESTY INTERNATIONAL

- لدعوة السلطات الإماراتية إلى توضيح سبب اعتقال تيسير سلمان النجار له، وحثها على التعجيل باتهامه بجرم جنائي متعارف عليه وإلا فلتفرج عنه فورا وبلا قيد أو شرط إذا كان محتجزا لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.
- حث السلطات الإماراتية على ضمان حمايته من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في أثناء الحجز والسماح له فورا بالاتصال بمحام من اختياره مع إعطائه أي علاج طبي ضروري يحتاج إليه.

يرجى إرسال المناشدات قبل 24 يونيو/حزيران 2016 إلى كل من:

نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء
سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
مكتب رئاسة مجلس الوزراء
ص ب: 212000
دبي، الإمارات العربية المتحدة
فاكس: 4044 330 9714+
بريد إلكتروني: info@primeminister.ae
تويتر: @HHShkMoh
صيغة المخاطبة: سمو الشيخ

وزير الداخلية
الشيخ سيف بن زايد آل نهيان
مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي قرب مسجد الشيخ زايد
ص ب: 398 أبو ظبي
الإمارات العربية المتحدة
فاكس: 4415780 9712+/2762 402 9712+
بريد إلكتروني: moi@moi.gov.ae
صيغة المخاطبة: سمو الشيخ

كما ترسل نسخة إلى:
ولي عهد أبو ظبي
سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ديوان ولي العهد
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص ب: 124 أبو ظبي
الإمارات العربية المتحدة
فاكس: 6686622 9712+
تويتر: @MBZNews

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. ونرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

تحرك عاجل

إلقاء القبض على صحفي بسبب نشره تعليقا على "فيسبوك"

معلومات إضافية

تيسير سلمان النجار متزوج وله خمسة أطفال صغار يعيشون في الأردن. في أبريل/نيسان 2015 انتقل من الأردن إلى الإمارات العربية المتحدة ليلتحق بالعمل بدار نشر كبيرة بالإمارات هي "مؤسسة الجواء للثقافة والإعلام" قبيل إطلاق صحيفة "الدار" الأسبوعية في يناير/كانون الثاني 2016 التي كان من المزمع أن يكتب الصفحات الثقافية بها.

وكان تيسير النجار قد كتب في يوليو/تموز 2014، بينما كان الصراع دائرا في غزة، على صفحته على موقع "فيسبوك" يقول: "رسالة إلى بعض الصحافيين والكتاب الذين لا تعجبهم المقاومة الغزية... لا يوجد حقان في قضية واحدة انما هو حق واحد هو المقاومة الغزية وما عداها فهو باطل كإسرائيل والإمارات والسيسي وغيرها من الأنظمة التي لم تعد تخجل من الخجل نفسه".

وكانت السلطات الإماراتية منذ عام 2011 قد بدأت تنقض انقضاضة غير مسبوقة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات في البلاد؛ فتقلصت مساحة الرأي المخالف إلى حد كبير، وتعرض الكثيرون من الإماراتيين وغير الإماراتيين ممن ينتقدون السلطات الإماراتية أو سياساتها أو أوضاع حقوق الإنسان في الدولة إلى المضايقة أو التوقيف أو التعذيب أو المحاكمات الجائرة والسجن. وقامت السلطات بتوقيف واعتقال ومقاضاة أكثر من 100 من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من منتقدي الحكومة، ومن بينهم محامون وقضاة وأساتذة جامعة مرموقون بتهم فضفاضة وغير محددة تتعلق بالأمن الوطني أو الجريمة الإلكترونية عبر إجراءات لا تستوفي المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وقال بعض من سبق لهم التعرض للاختفاء القسري إنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة وأجبروا على الإدلاء "باعترافات" خلال استجوابهم دون حضور محام معهم. وكثيرا ما تسمح دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا باستخدام مثل هذه "الاعترافات"، مما يمثل خرقا لقانون حقوق الإنسان الدولي، وتدين المتهمين حتى عندما ينكرونها.

جدير بالذكر أنه في ظل المادة 49 من قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام 2014 بدولة الإمارات العربية المتحدة يجوز احتجاز المشتبه فيه لمدة 14 يوما عقب استجوابه، ثم لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر بأمر من القضاء.

الاسم: تيسير سلمان النجار

النوع: ذكر

تحرك عاجل 112/16، رقم الوثيقة: MDE 25/4019/2016، تاريخ الصدور: 13 مايو/أيار 2016